أنشطة التداول في البورصات الخليجية في الربع الأول من العام 2026

عودة المستثمرين الأجانب مرة أخرى إلى الأسواق الخليجية في الربع الأول من العام 2026

سجل المستثمرون الأجانب، من مؤسسات وأفراد، صافي عمليات شراء في أسواق الأسهم بدول مجلس التعاون الخليجي خلال الربع الأول من العام 2026، بقيمة بلغت 1.47 مليار دولار أمريكي، مقارنة بصافي بيع قدره 313.5 مليون دولار أمريكي خلال الربع الرابع من العام 2025. وشهدت الأسواق زخماً إيجابياً في بداية العام، مع تسجيل عمليات شراء على مدار أول شهرين من العام على التوالي، قبل أن يتحول الاتجاه إلى صافي بيع خلال شهر مارس 2026. وجاءت السعودية في صدارة الأسواق من حيث صافي شراء المستثمرين الأجانب بإجمالي قدره 2.6 مليار دولار أمريكي، تلتها قطر وعمان اللذان سجلا تدفقات شراء متواصلة من المستثمرين الأجانب بلغت قيمتها 232.5 مليون دولار أمريكي و61 مليار دولار أمريكي، على التوالي، خلال هذا الربع. في المقابل، كان المستثمرون الأجانب أكبر البائعين في سوق دبي، بصافي مبيعات قدره 654.0 مليون دولار أمريكي خلال هذا الربع، مقابل 1.2 مليار دولار أمريكي في الربع السابق. تلتها أبوظبي بصافي مبيعات قدره 379.7 مليون دولار أمريكي، ثم الكويت بصافي مبيعات بلغ 343.4 مليون دولار أمريكي.

وفي الربع الأول من العام 2026، واصلت السعودية دفع أجندة الإصلاح ضمن رؤية 2030 من خلال المضي في تحرير إطار الاستثمار. وتمثل أحد أبرز التطورات في فتح السوق المالية السعودية (تداول) بالكامل أمام جميع المستثمرين في فبراير 2026، حيث تم إلغاء قيود المستثمر الأجنبي المؤهل، بما أتاح المشاركة المباشرة لكل من المستثمرين الأجانب من المؤسسات والأفراد. كما دخل نظام جديد لحق التملك العقاري حيز التنفيذ في يناير 2026، مانحاً الأجانب، بمن فيهم غير المسلمين، حق تملك العقارات ضمن مناطق محددة، وذلك وفقاً لموافقة الجهات التنظيمية المختصة. وظل نشاط الاستثمار الأجنبي مرناً خلال هذه الفترة، إذ واصلت الأسهم السعودية تسجيل صافي تدفقات استثمارية، ما يعكس استمرار ثقة المستثمرين الدوليين في الأسواق المالية للمملكة.

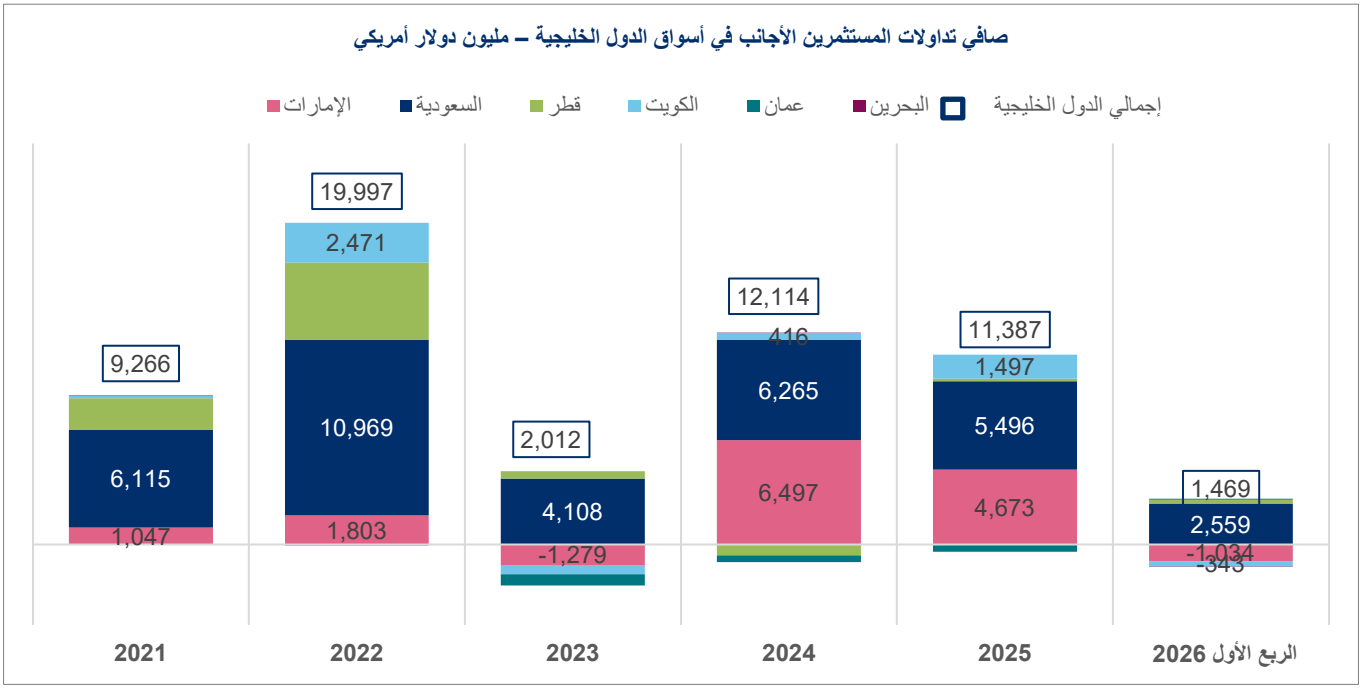

المصدر: أسواق المال الخليجية وبلومبرغ وبحوث كامكو إنفست

في المقابل، تشير الاتجاهات الشهرية إلى أن دبي وأبوظبي والسعودية وقطر شهدت صافي شراء من المستثمرين الأجانب بصفة متتالية خلال أول شهرين من هذا الربع، قبل أن تتحول إلى صافي بيع في الشهر الأخير. أما في عمان، فقد سجلت صافي بيع من قبل المستثمرين الأجانب في الشهر الأول، قبل أن تشهد صافي شراء متواصل خلال بقية أشهر الربع الأول من العام 2026. وفي الكويت، بدأ هذا الربع بصافي عمليات بيع، ثم تحول إلى صافي شراء في الشهر الثاني، قبل أن يعود إلى صافي بيع في الشهر الأخير من الربع. وعلى صعيد آخر، ظل الاستثمار الأجنبي في عمان مرناً خلال الربع الأول من العام 2026، مسجلاً نمواً تدريجياً في ظل استمرار الإصلاحات الاقتصادية وجهود تنويع الاقتصاد عبر قطاعات الطاقة والخدمات اللوجستية والصناعة. كما حافظت ثقة المستثمرين على قوتها، وهو الأمر ا لذي انعكس في استمرار مشاركة المستثمرين الأجانب في البيئة الاستثمارية المتنامية في السلطنة.

وتضمنت أبرز العوامل التي أثرت على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في المنطقة التوترات الإقليمية، والاضطرابات المرتبطة بمضيق هرمز التي انعكست على أسعار النفط، إلى جانب العوامل الموسمية مثل شهر رمضان المبارك وعطلة عيد الفطر، والتي أدت إلى تراجع مستويات أنشطة التداول.

أما بالنسبة للأداء على صعيد ربع سنوي، اتسمت اتجاهات أسواق الأسهم بالميل نحو التراجع، إذ سجلت خمس من أصل سبع بورصات انخفاضاً خلال الربع الأول من العام 2026. كما ساهمت الضغوط البيعية الموسمية في تعزيز هذا التراجع. ونتيجة لذلك، تحول المستثمرون المحليون إلى صافي بائعين خلال هذا الربع، في حين استحوذ المستثمرون الأجانب على هذه الأسهم، ما أدى إلى تسجيل صافي شراء واسع النطاق من قبلهم. وعلى أساس شهري، بلغ صافي مشتريات المستثمرين الأجانب ذروته في يناير 2026، بإجمالي تدفق قدره 50.0 مليون دولار أمريكي. تلاه انعكاس بالاتجاه خلا شهرا فبراير ومارس 2026، حيث تم تسجيل صافي بيع بلغ نحو 2.4 مليار دولار أمريكي.

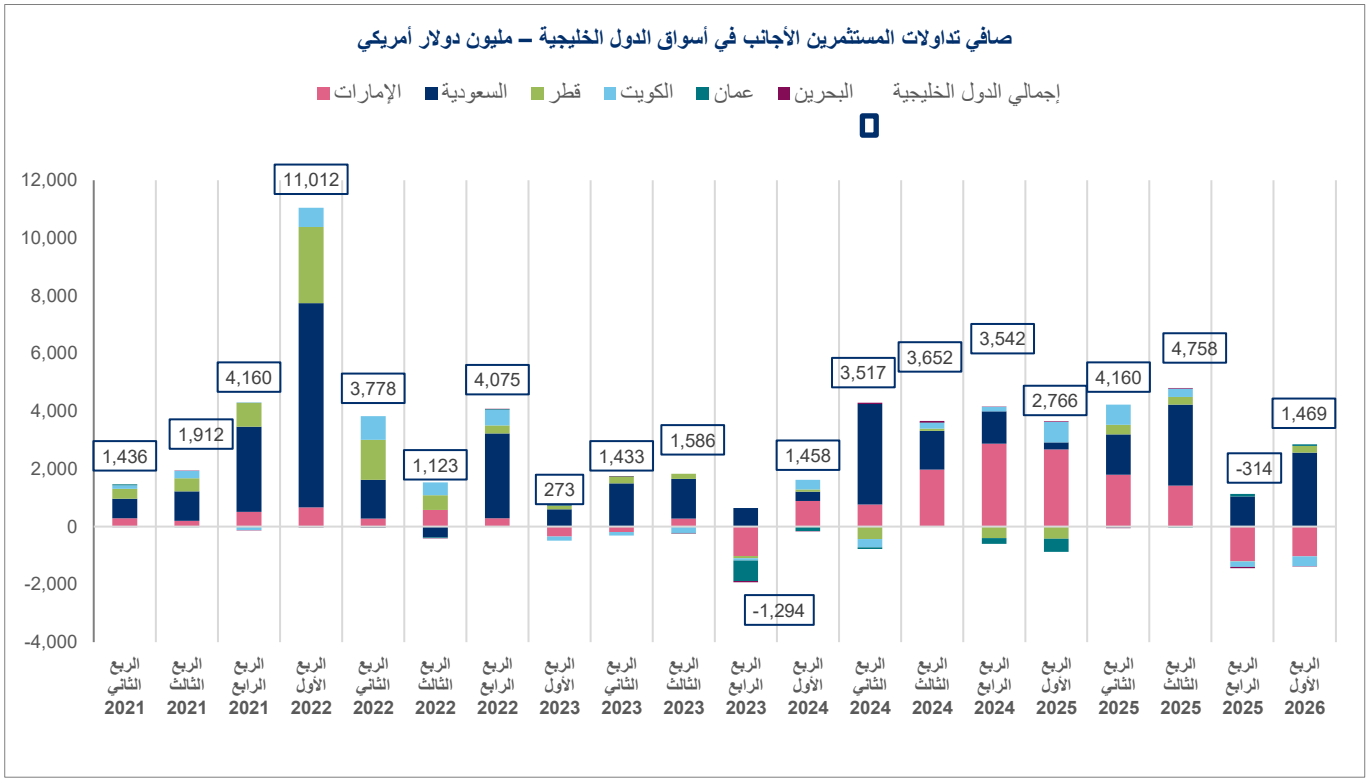

المصدر: أسواق المال الخليجية وبلومبرغ وبحوث كامكو إنفست

وتشير الاتجاهات التاريخية لأنشطة تداول المستثمرين الأجانب في أسواق الأسهم الخليجية إلى مستوى مشاركة مرن نسبياً خلال السنوات الخمس الماضية، حيث لم تسجل تراجعات إلا في ربعين فقط. وشهد الربع الأول من العام 2022 تسجيل أقوى تدفقات إلى السوق، حين بلغ صافي مشتريات الأجانب نحو 11.0 مليار دولار أمريكي، مدفوعاً بصفة رئيسية بزيادة عمليات الشراء في كل من السعودية وقطر، بدعم من ارتفاع أسعار النفط، وتعافي الاقتصاد بعد الجائحة، وتحسن معنويات الاقبال على المخاطر عالمياً.

وخلال الربع الأول من العام 2026، شهدت سوق الأسهم السعودية اداءً متبايناً فيما يتعلق بالتدفقات الاستثمارية. فقد كان المستثمرون السعوديون صافي بائعين بصفة عامة، مسجلين صافي بيع قدره 9.6 مليار ريال سعودي، مقابل 4.9 مليار ريال سعودي في الربع الرابع من العام 2025. وعلى مستوى المشاركة المحلية، سجلت المؤسسات السعودية صافي مشتريات بقيمة 3.8 مليار ريال سعودي، إلا أن ذلك قابله صافي بيع من قبل المستثمرين الأفراد بلغ 13.4 مليار ريال سعودي. في المقابل، اتجه المستثمرون الأجانب من خارج الدول الخليجية، إلى جانب المستثمرين الخليجيين، نحو الشراء، إذ بلغت صافي مشترياتهم نحو 8.2 مليار ريال سعودي و1.4 مليار ريال سعودي، على التوالي. وشهد شهر يناير 2026 أعلى مستوى للشراء الأجنبي بقيمة بلغت 5.0 مليار ريال سعودي، وتبعه شهر فبراير 2026 بنحو 3.7 مليار ريال سعودي. أما في مارس 2026، فقد شهد نشاط المستثمرين الأفراد أكبر تراجع، وبلغت قيمة صافي عمليات البيع نحو 7.1 مليار ريال سعودي، بما يعكس ارتفاع مستويات التقلب في السوق.

وكشفت أنشطة تداول المستثمرين الخليجيين (باستثناء البحرين لعدم توفر البيانات) في الأسواق الخليجية صافي بيع خلال الربع الأول من العام 2026. إذ سجل المستثمرون الخليجيون صافي بيع قدره 269.0 مليون دولار أمريكي، مقارنة بصافي شراء قدره 336.0 مليون دولار أمريكي في الربع الرابع من العام 2025، بما يعكس تحول الاتجاه من صافي الشراء إلى صافي البيع. وسجلت السعودية أعلى صافي شراء من قبل المستثمرين الخليجيين خلال هذا الربع بقيمة 238.2 مليون دولار، تلتها الكويت بنحو 16.9 مليون دولار أمريكي. في المقابل، شهدت أسواق قطر وأبوظبي ودبي وعمان صافي بيع من قبل المستثمرين الخليجيين خلال نفس الفترة، مما حد من إجمالي أنشطة الشراء في المنطقة.

وعلى صعيد أنشطة التداول، انخفض إجمالي كمية الأسهم المتداولة في الأسواق الخليجية بنسبة 23.4 في المائة على أساس ربع سنوي ليصل إلى 77.1 مليار سهم في الربع الأول من العام 2026، مقابل 100.7 مليار سهم في الربع الرابع من العام 2025. وسجلت أربع من أصل سبع بورصات خليجية تراجعاً في كمية الأسهم المتداولة، باستثناء السعودية ودبي وقطر. وارتفعت كمية الأسهم المتداولة في دبي بنسبة 1.4 في المائة لتصل إلى 14.8 مليار سهم مقابل 14.6 مليار سهم في الربع السابق. كما سجلت السعودية نمواً بنسبة 4.1 في المائة لتبلغ 14.3 مليار سهم مقابل 13.7 مليار سهم، فيما حققت قطر نمواً قوياً بنسبة 20.0 في المائة لتصل إلى 8.8 مليار سهم مقابل 7.4 مليار سهم. في المقابل، تراجعت أنشطة التداول في عدد من الأسواق، إذ انخفضت في الكويت وأبوظبي بنسبة 63.4 في المائة و2.8 في المائة على التوالي، بينما سجلت عمان والبحرين تراجعاً بمعدل أكبر بنسبة 33.4 في المائة و66.2 في المائة، على التوالي.

وبالمثل، سجلت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال الربع الأول من العام 2026 ارتفاعاً هامشياً، وجاء هذا التحسن على نطاق واسع عبر معظم الأسواق. ففي حين شهدت أبوظبي والكويت والبحرين تراجعاً في قيمة الأسهم المتداولة، سجلت بقية الأسواق نمواً خلال هذه الفترة. وبلغ إجمالي قيمة الأسهم المتداولة 145.0 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2026، مقابل 144.8 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من العام 2025. وسجلت السعودية أكبر زيادة في أنشطة التداول، إذ ارتفعت قيمة التداولات من 75.1 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من العام 2025 إلى 77.5 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2026، لترتفع حصتها إلى 53.5 في المائة مقابل 51.9 في المائة في الربع السابق. في المقابل، تراجعت قيمة التداول في بورصة الكويت على أساس ربع سنوي من 23.5 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من العام 2025 إلى 12.14 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2026.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com